مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (3)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (3) 2019

معوقات إدماج المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
دراسة ميدانية في ريف محافظة حماه

د. خالد الفارس*

(تاريخ الإيداع 24 / 4 / 2019. قبل للنشر في 2 / 6 / 2019)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع المرأة الريفية والدور الذي يمكن أن تساهم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعوقات التي تعترض إدماجها فيها ، ،قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية:

–التعريف بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية و المفاهيم ذات العلاقة.

– مكانة المرأة العربية السورية و دورها في التنمية و المشكلات التي تعترض مشاركتها.

– تقديم دراسة ميدانية حول معوقات إدماج المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبنية على أهم الافتراضات التي توقعها الباحث بأنها تشكل معوقات لإدماجها.

إضافة إلى تقديم مجموعة متكاملة من المقترحات و التوصيات التي من شانها المساهمة في تذليل المعوقات المشكلات التي تحد من مشاركة في المرأة في التنمية و إيجاد الحلول العلمية لها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاجتماعية – المرأة الريفية – المكانة – الدور –الإدماج– المعوقات.

* مدرس – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب و العلوم الانسانية – جامعة تشرين – اللاذقية– سورية

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (3)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (3) 2019

The obstacles of integrating of the rural woman in the economic and social development. A field study in Hama Gove mate

Dr. Khalid Al-faris*

(Received 24 / 4 / 2019. Accepted 2 / 6 / 2019)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to shed light on the reality of rural Woman
and the role they can contribute to economic and social development and the obstacles to their integration. The study was divided into three main areas.
- Definition of social and economic development and related concepts.
In addition to presenting an integrated set of proposals and recommendations that will contribute to overcoming the obstacles and
Problems that limit the participation of Woman in development and finding scientific solutions to them.
To provide a field study on the obstacles to the integration of rural women into economic and social development based on the most important assumptions that the researcher expected as obstacles to their integration
- The status of Syrian Arab women and their role in development and the
Problems facing their participation.

* **Assistant Professor- department of sociology – faculty of arts and humanities – Tishreen university – Latekia - Syria**

مقدمة:

تحتل قضايا المرأة و تحسين أوضاعها و تعزيز مساهمتها التنموية مساحة كبيرة من اهتمامات العالم المعاصر وسياساته و برامج عمله التي تهدف إلى حصول المرأة على الفرص المتكافئة في التعليم و العمل و الخدمات و ممارسة حقوقها و من ثم المشاركة الايجابية و الفعالة في التنمية، و مما لاشك فيه أن التطور التاريخي يسير نحو إقرار هذه الحقوق للمرأة بغض النظر عن موقف المعارضين و المتشددين ضدها، حيث أن مشاركة المرأة ضرورة تفرضها وقائع الحياة نفسها و هذا ما تم البرهان عليه في تجارب الدول المتقدمة ، و في سورية فان المرأة تشكل نصف المجتمع و هي مغيبة جزئيا أو كليا عن عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و خصوصا في الريف و البادية.

إن العلاقة بين المرأة و التنمية هي علاقة عضوية وهذه العلاقة تتدرج ضمن عناصر خمسة فاعلة في التنمية هي التعليم –العمل–الأسرة– الفانون – الصحة، حيث تشكل هذه العناصر متغيرات متفاعلة فيما بينها و تطور اي منها يشكل شرط ضروري لتطوير بقية العناصر وكذلك يشكل كل منهما سبب و نتيجة بان واحد.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث بشكل أساسي حول دراسة و تحليل المشاكل و العقبات التي تواجه المرأة الريفية لمشاركتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وبيان انعكاسات ذلك على حياة المجتمع عامة وحياة المرأة خاصة و استنباط الحلول العلمية المناسبة لها لكي يكون لها دور فعال في التنمية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال بيان دور العنصر البشري كمحور أساسي للتنمية بكل أبعادها من اجل تغيير الأوضاع التقليدية القديمة المهيمنة على المجتمع والتي لم تعد تساير متطلبات المجتمع المعاصر المواكب للعولمة وتأثيراتها .

لقد أثبتت التجارب التاريخية للأمم المتقدمة أن ثروة الأمة الحقيقية تقاس بما لديها من ثروات بشرية رجالا ونساء وما تتميز به من قدرة وخبرة على دفع عجلة التنمية والارتقاء بمستوى المعيشة .

وفي العالم العربي ومنها سورية فانه على الرغم من دور المرأة وخصوصا في الريف والبادية وما تقوم به من نشاطات منزلية وإنتاجية إلا أن مساهمتها في التنمية لا تزال قاصرة سواء من الناحية الكمية أو الكيفية بسبب تواجد مجموعة من العوامل والمعوقات التي أحاطت بها وحدت من قدرتها على المساهمة الفاعلة في التنمية .

أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي للبحث هو التعرف على واقع المرأة الريفية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات التي تعترضها من اجل بلوغ هذا الهدف ، تم وضع المهمات التالية :

1- استعراض الأسس النظرية وتحليل مفاهيم التنمية الاجتماعية ودور العامل الإنساني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

2- دراسة واقع المرأة السورية ولاسيما في الريف والمشكلات التي تعترض مشاركتها في الحياة الاجتماعية .

3- بيان أهم المعوقات لإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية .

4–تنفيذ بحث ميداني في المناطق الريفية في سورية .

4- الوصول إلى نتائج تسهم في تقديم مقترحات عملية لمشاركة المرأة فيه التنمية .

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هناك علاقة عكسية بين تدني المستوى التعليمي للمرأة وإدماجها في التنمية الاجتماعية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة عكسية بين ممارسة السلطة الذكورية على المرأة وإدماجها في التنمية الاجتماعية .

الفرضية الثالثة: هناك علاقة عكسية بين ممارسة التمييز ضد المرأة و إدماجها في التنمية الاجتماعية.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة عكسية بين عدم تنظيم النسل وإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية.

الفرضية الخامسة: هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر للمرأة و إدماجها في التنمية الاجتماعية

الفرضية السادسة: هناك عكسية بين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية وإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية .

منهجية البحث:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث فقد تم تقسيم البحث إلى قسمين أساسيين هما:

1-القسم النظري وفيه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما ورد في الكتب و المراجع العربية المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء البحث و الخروج بأفضل النتائج و التوصيات .

2-**القسم الميداني و التطبيقي** : و فيه اعتمدنا على أسلوب الاستبيان حيث تم تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف الدراسة تم توزيعها على عينة البحث و التي سيتم التفصيل عنها لاحقا" في متن البحث إضافة إلى المقابلات الشخصية للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الاستبيان.

الحدود المكانية و الزمانية: منطقة الغاب في محافظة حماه ، علم 2019.

النتائج و المناقشة:

أولا: مدخل التنمية الاجتماعية:

تهتم التنمية الاجتماعية عموما بالجانب الإنساني/البشري/ كعنصر أساسي في عملية التقدم و النمو ، حيث تركز على تنمية القوى البشرية و إعداد كوادرها لتزويد المجتمع بالقوى المدربة و المتعلمة باعتبار الإنسان هو صانع التنمية وهو ذاته المستفيد من نتائجها الايجابية.

وهنا تبرز أهمية العنصر البشري كمحور أساسي للتنمية بكل أبعادها بوصفه العامل الرئيسي من اجل تذليل الأوضاع التقليدية القديمة و إقامة البناء الجديد في المجتمع و ما ينبثق عنه من علاقات اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.[1]

وبما أن التنمية الاجتماعية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها ، و من هنا استحالة تحقيقها دون اكتسابه مهارات جديدة تعمل على تغيير القيم و العادات السلبية فضلا عن تحسين الظروف الصحية و التعليمية و البيئية فهي الشروط الضرورية لعملية التنمية بشكل عام.

وقد قدم العديد من العلماء و الباحثين مجموعه من المبادئ الأساسية التي ينبغي الأخذ بها عند التخطيط لتنمية المجتمع و من أهمها :

1-مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس الحاجات الأساسية للمجتمع.

2-مراعاة التوازن في مجالات التنمية المختلفة حتى لا تكون برامج التنمية مجرد أنشطة متناثرة.

3-يجب أن تستهدف برامج التنمية الاجتماعية زيادة فاعلية مشاركة الأهالي في شؤون المجتمع.

4-بذل مزيد من الاهتمام لتعليم دور النساء في برامج التنمية ، و ذلك عن طريق برامج التربية الأساسية و تعليم الكبار و نوادي الشباب و أجهزة رعاية الأمومة و الطفولة و الجمعيات و الأندية النسائية.[2]

ثانيا": تعريف التنمية الاجتماعية و المفاهيم ذات العلاقة:

يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق اختصاصه فهي لدى المعنيين بالعلوم الإنسانية تعني تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي و نفسي و اجتماعي ، كما تعني لدى الباحثين بالعلوم السياسية و الاقتصادية الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى معيشته لا ينبغي أن يتنازل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة.

وتعني لدى المصلحين الاجتماعين توفير التعليم و الصحة و المسكن و الملائم و العمل المناسب لقدرات الإنسان. وعند المهتمين بعلوم الدين تعني التنمية الاجتماعية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض وان ذلك يستوجب تحقيق العدالة القانونية و الاجتماعية و الاقتصادية.[3]

و التحليل الدقيق لمختلف تعريفات التنمية توقفنا على اتجاهات ثلاثة في التنمية الاجتماعية .

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية.

الاتجاه الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجلات التعليم و الصحة و الإسكان و التدريب المهني وتنمية المجتمعات المحلية.

الاتجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهذا يشير إلى أن التنمية حسب مفهوم الاتجاه الثالث ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد بل يجب أن تشتمل على **عنصرين أساسيين:**

الأول: تغييرا لأوضاع الاجتماعية القديمة و التي لم تساير ظروف العصر .

الثاني: إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة و قيم مستحدثة و يسمح للأفراد تحقيق اكبر قدر ممكن من إشباع المطالب و الحاجات.[4]

ثالثا: التشابك بين التنمية الاجتماعية و التنمية الاقتصادية:

ما زالت التنمية هي الشغل الشاغل للاقتصاديين و الاجتماعيين الذين قسموها لقسمين وهي :

القسم الأول :تنمية اقتصادية: تتجه إلى تنمية الإنتاج وزيادة الدخل.

القسم الثاني: وهي تنمية اجتماعية : تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة ة التعليم و المستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها.

وفي نهاية المطاف توصل الباحثين إلى استحالة الفصل بين كلا النوعين من التنمية ، لان كل منهما شرطا لتحقيق الآخر.[5]

من خلال ما سبق:

يمكن اعتبار المضمون الشائع للتنمية الاجتماعية على أنها تطوير مستوى معيشة الإنسان مقترنا بأعداده و تعليمه و تدريبه و تأهيله ليكون طاقة منتجة مشاركا في مجالات النشاط الاقتصادي . و مع أن التنمية الاقتصادية معنية أساسا بجانب الإنتاج و التنمية الاجتماعية ببناء الإنسان و تكوينه و إعداده إلا انه من الواضح أن كل منهما مؤثر ومتأثر

بالجانب الآخر، فالاستثمار في الجوانب الاقتصادية متمثلا في رأس المال و البنية التحتية 000الخ ولابد أن يلتحم بالاستثمار في الجوانب الاجتماعية مثل محو الأمية و فرص التعليم---الخ

وان التخطيط للتصنيع و تطوير الزراعة يستلزم التخطيط أيضا لمواجهة الضغوط على الأسرة و هجرة الشباب من الريف إلى المناطق الحضرية.

يتبين من هذا كله تشابك مشروعات التنمية الاقتصادية ومشروعات التنمية الاجتماعية وبالتالي فان الحكم على نتائجها النهائية يتم حسب ما تقدمه من تطوير و تقدم في مستوى معيشة الإنسان .

رابعا ": دور المشاركة في التنمية الاجتماعية و المعوقات الرئيسية لإدماج المرأة في التنمية:

لقد أصبحت المشاركة احد الشروط الأساسية لنجاح برامج ومشاريع التنمية و المقصود بالمشاركة هنا هو إسهام الفرد في العمل الرسمي أو التطوعي لخدمة التنمية سواء بالجهد العضلي أو الفكر ويتم نجاح المشاركة من خلال إعداد القوى البشرية و تدريبها و تنظيمها لتنفيذ مشروعات التنمية و ذلك بتبني العناصر الأساسية التي تدعم المشاركة و أهم هذه العناصر :

1- تنمية الفرد فكريا و ثقافيا و نفسيا، و تحسين الأحوال الاجتماعية.
2- إعطاء حق المشاركة لجميع أفراد المجتمع .
3- توفير الظروف المادية و الوظيفية الملائمة.
4- إحداث التفاعل بين الأفراد من قبل المؤسسات الاجتماعية [6]

إن البحث في العنصر البشري و دوره في التنمية يكتسب أهميه خاصة، وذلك لعدة عوامل من أهمها:

أولا: انه الأساس في أي عملية تنمية حقيقية لأنه العامل المبدع و الخلاق.

ثانيا: إن التخلف الاجتماعي يعتبر من أهم الأسباب الحقيقية التي تعرقل إحداث تنمية اقتصادية .

ثالثا: إن مفاهيم خاطئة قد راجت في بعض الأقطار العربية تنادي بتطوير وسائل الإنتاج قبل العمل على تهيئة إمكانيات تطوير الإنسان.[7]

لقد عملت معظم الأقطار العربية على حل المشكلات الاقتصادية دون الانتباه إلى حل المشكلات الاجتماعية والثقافية، و أخذت تضع خطط التنمية و تنفذ المشروعات الهادفة إلى زيادة الدخل القومي و الدخل الفردي بغية رفع مستوى معيشة أفراد مجتمعها و لكنها لم تجني النتائج المرجوة من هذه الخطط . و أدركت في النهاية أن التنمية الاقتصادية لن تتحقق إن لم يصاحبها تقدم في الميادين الاجتماعية و الثقافية.

إن تقدم دولة من الدول يعتمد بالدرجة الأولى على تقدم الشعب بكل فئاته علميا و صحيا و ثقافيا و إلا لن تستطيع أن تتطور كثيرا في الميادين الأخرى المادية و الاقتصادية و السياسية و الفكرية .

إن المشكلة الأساسية لمعظم الأقطار العربية ليس النقص في الموارد الطبيعية و لكن التخلف في العناصر البشرية.

من الممكن القول بان نهضة المرأة العربية قطعت شوطا كبيرا في مختلف نواحي الحياة حتى نهاية القرن العشرين إلا أننا نجد الكثير منهن لا يزال بعيد عن الحياة العامة ، و إن دورها في التنمية لا يساير التقدم الذي يحصل في العالم العربي في الوقت المعاصر ، فما هي المعوقات والأسباب التي حالت بين المرأة وهذا التقدم .[8]

يشكل التعرف على المعوقات التي تواجه المرأة في حياتها هدفا هاما و حيويا لابد من إيلائها أهمية عند الحديث عن المرأة ، نظرا للنتائج السلبية التي تتركها والآثار السيئة التي تخلفها بالنسبة للمرأة نفسها ولأسرتها و للمجتمع.

إن لهذه العقبات و الصعوبات جذور عميقة امتدت على مر السنين ساهمت في انعزالها عن الحياة الاجتماعية ، وتقف سدا عن تزايد إشراكها في مختلف ميادين الحياة. و هناك الكثير من العقبات التي مازالت تحول دون إشراكها التام و التي تقف حائلا في طريقها و المساهمة في الإنتاج و في الإطار العام يمكن مناقشة اهمها:

-تدني المستوى التعليمي:

تعد الأمية وضعف مستوى التعليمي في المجتمع إحدى معوقات التنمية و ذلك للأسباب التالية:

- إن الشخص الأمي يفشل في إدراك أهمية التنمية في مجتمعه ومتطلباتها المختلفة وبالتالي دورها في مقاومة التنمية.

-يعني عدم الإقبال على التعليم الفني و المهني نقص طاقات المتخصصين في المجال التصنيعي وهو احد الأعمال الأساسية في تنمية المجتمع.

-يرتبط التعليم بالمستوى الصحي فكلما ارتفعت نسبة الأميين في المجتمع كلما انخفض المستوى الصحي.

ومع أن حجم الأمية قد تراجع في جميع الأقطار العربية إلا انه كبير بالمقارنة مع الفرص لتلقي التعليم .

حيث أشارت الدراسات:

1-تفوق نسبة الذكور المتعلمين على نسبة المتعلمات في الدول العربية.

2-تفاوت التعليم بين المرأة الريفية من جهة والمدينة من جهة ثانية، حيث تزداد فرص تعليم المرأة في المدينة.[9]

3-والأمية حيث وجدت تجد بيئتها الخصبة جغرافيا في المناطق الريف و سكانيا بين النساء ،وهذا يعود لعدة **أسباب لعل أهمها هي:**

1- الاستعمار الذي تعرض له العالم العربي عدة قرون و انعكاساته السلبية على تعليم المرأة.

2- تحكم العادات و التقاليد و المفاهيم القديمة بتعليم المرأة و إعاقته.[10]

3- الفقر الذي يمنع الفلاح من إرسال ابنته إلى المدرسة لإصراره إلى تخديمها في الأرض.

4- جهل الفلاح الذي لا يجد في تعليم البنت أي قيمه تعود إليه بالنفع عند زواجها.

5- انتشار عادة الزواج المبكر في الريف و البادية ،حيث يعتبر الزواج منافسا قويا لتعليم المرأة.[11]

6- صراع الأدوار عند المرأة العربية و منعكساته السلبية عليها .

7- التمييز بين الذكور و الاناث هو موقف يسود معظم المجتمعات .

القسم الميداني

خامسا : المجتمع الأصلي والعينة :

المجتمع الاصلي والعينة :'تعد محافظة حماه المجتمع الاصلي للدراسة، حيث تتوسط سورية ، حدودها من الغرب محافظة اللاذقية ومن الشمال محافظة ادلب وحلب ومن الجنوب محافظة حمص ومن الشرق البادية السورية0 تمتاز هذه المحافظة بتنوع تضاريسها ففيها السهول والجبال والبادية، ويمارس ابناءها مختلف النشاطات الاقتصادية وخصوصا الزراعة وتربية الحيوانات في الريف وبادية حماه وتبلغ مساحتها الاجمالية /1016268/ هكتار ويقدر عدد سكانها حتى نهاية هام 2004 م بـ/1412.000/ نسمة2 حيث يشكل الذكور /721.000/ نسمة والنساء /691.000/ نسمة0 وانها تضم خمس مناطق و/17/ ناحية و/21/ بلدة و/557 / قرية و/561 / مزرعة و/ 8/ مدن وذلك حسب التقسيمات الادارية في سورية .

تم اختيار منطقة السقيلبية في القطاع الغربي حيث تنتشر فيه القرى الريفية و يعمل سكانه في الزراعة ، و للحصول على العينة تم اختيار القرى وفق اسلوب العينة العشوائية البسيطة بحيث لا تقل عن 5% .و قد تم الحصول على نسبة المتزوجات عن طريف سجل الاحوال المدنية حيث بلغت(7091) ولكون النسب المئوية التي توجهنا اليها لا تؤخذ بمعزل عن افراد المجتمع الاصلي فنسبة 10% تشكل العدد الكافي للعينة لتمثل المجتمع الاصلي، وبعدها تم سحب العينة من كل قرية وفق الطريق العشوائية البسيطة كل حسب نسبته من المحتم الاصلي، حتى يتم التمثيل للمحتمع الاصلي بشكل دقيق0

وحدة التحليل

وفي بحثنا معوقات إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية اعتمدنا وحدة التحليل المرأة السورية والمتأهلة ضمن الفئة العمرية /20- 45 / في الريف لكون هذه الفئة العمرية تمثل مرحلة الشباب والمساهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

سادساً: أداة جمع البيانات "الاستمارة:

تم استخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات، حيث تعتبر من أهم الوسائل المنهجية التي يستخدمها الباحث ليستقي من خلالها المعلومات التي ترتبط بالظاهرة المدروسة0

إذ تحوي على مجموعة من الأسئلة التي 'تعبر عن الفروض المستقاة من الإطار النظري للبحث.

وبضوء ذلك تضمنت استمارة هذا البحث ثماني وخمسين سؤال مترجمة لأهداف البحث ومعبرة عن افتراضات ومرتبطة بوحدة التحليل0ومما لا شك فيه، اتبعنا عدة خطوات في تصميم الاستمارة حتى تمَ صياغتها بالشكل النهائي، وذلك عبر الخطوات التالية:

1-تم صياغة الاستمارة بشكلها الاولي0

2-عرض الاستمارة على مجموعة من المتخصصين في الأبحاث الميدانية وقد تم إدخال بعض التعديلات بما يناسب وطبيعة الظاهرة المدروسة0

3- تم اختبارها في الواقع على مجموعة من الحالات وتم التأكد من كفاءة الاستمارة وصلاحيتها لدراسة الظاهرة0

4-تم صياغتها بالشكل النهائي وأخيرا اعتمدت لتكون هي أداة مناسبة لجمع البيانات0

سابعا": جمع البيانات :

تم تدريب فريق البحث التدريب الكافي من اجل الحصول على بيانات علمية دقيقة وكان الاعتماد على الباحثين من الاناث لأنه توجد بعض الأسر المحافظة التي لا تسمح بإجراء المقابلة مع الذكور وكل استبيانات البحث تم ملؤها بإشراف الباحث.

ثامناً: الأسلوب الإحصائي المستخدم في البحث:

1-تم تفريغ البيانات على برنامج اكسل، حيث تم تنظيم أسئلة الاستبيان على حقول بصفحة اكسل مع مراعاة تعدد إجابات السؤال الواحد واحتمالاته.

2-تدقيق البيانات، وترميزها بموجب البدائل المتاحة لكل سؤال.

3-تنظيم برنامج بنظام spss يتوافق مع صيغة البيانات النهائية مع ترميزها وفق البدائل المحددة0

4-تحويل كتلة البيانات بعد إعدادها بشكلها النهائي إلى برنامج spss0

5-استخراج مصفوفة الجداول التكرارية لأسئلة الاستبيان مع نسبها المئوية0

6-استخراج جداول الارتباط بين متغيرات الاستبيان وفق مخطط الدراسة وفروضها العلمية0

7-اعتماد معامل التوافق لـ كارل بيرسون كدلالة على الارتباط بين المتغيرات المطلوبة والذي يتم استخلاصه تلقائيا من خلال نظامspssالإحصائي المعروف0

وهو معامل إحصائي يستخدم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ولهذا المعامل دلالات خاصة ، وهي على الشكل التالي:

- (0.000.) حتى (0.011) دال عند مستوى (0.99)
- من (0.011) حتى (0.050) دال عند مستوى (0.95)
- من (0.051) فأكثر غير دال احصائيا0
- وفي كافة الجداول التي حسبناها هو (مستوى الموثوقية) أو مستوى الدلالة، وهو الذي يحدده الباحث (0.050) اكبر منه ليس هناك دلالة اصغر منه هناك دلالة.

ومن ثم تمت عملية التحليل الاجتماعي وتفسير تلك البيانات بتحويل الرقم إلى مضمون ومعطى معرفي محدد.

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الأولى:

هناك علاقة عكسية بين تدني المستوى التعليمي للمرأة وإدماجها في التنمية الاجتماعية.

جدول رقم /1/ توزيع نساء العينة حسب المستوى التعليمي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أمية	386	55.1	55.1	55.1
	ملمة	114	16.3	16.3	71.4
	ابتدائي	124	17.7	17.7	89.1
	إعدادي	42	6.0	6.0	95.1
	ثانوي	17	2.4	2.4	97.6
	معهد	16	2.3	2.3	99.9
	عالي	1	.1	.1	100.0
	Total	700	100.0	100.0	

المصدر :إعداد الباحث .

من خلال البيانات السابقة نلاحظ تدني المستوى التعليمي للمرأة في القرى الريفية المستقرة كما توقعه الباحث والذي يعود إلى عدة أسباب تتركز أكثرها في موقف الأسرة الرافضة لتعليم الاناث والحاجة للعمل بسبب الفقر والعادات والتقاليد والتمييز بين الذكر والأنثى و الزواج المبكر ... الخ.

الرسم البياني رقم /2/ توزيع نساء العينة حسب مستواها التعليمي و المستوى التعليمي لاسرتها0

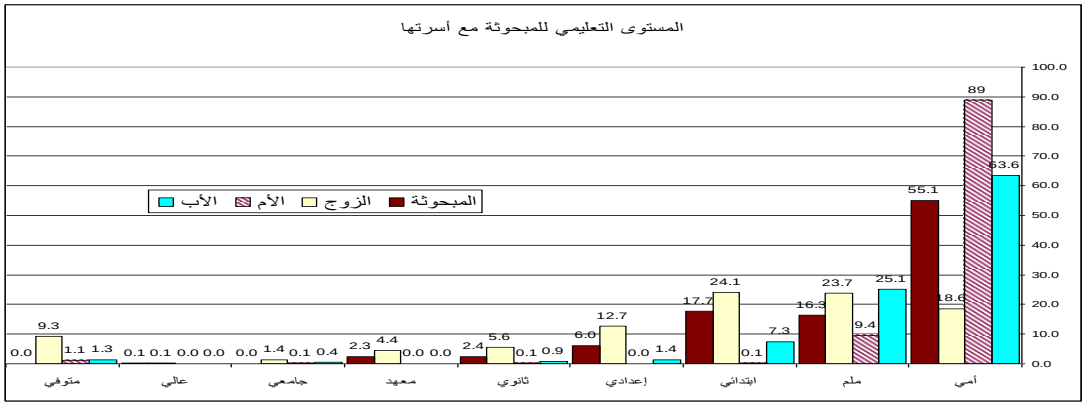

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ وجود تقارب وتشابه بين المستوى التعليمي للمبحوثة والمستوى التعليمي لأسرتها ، و من المعروف أن الأمية حيث وجدت ، تجد بيئتها الخصبة جغرافيا في المناطق الريفية وسكانيا بين النساء والتي تشكل سبب أساسي لعزل المرأة عن الحياة العامة وعامل هام في منعها من لعب دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة وبقضايا المجتمع ووضعها في مركز تابع و حرمانها من فرص المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية و إضافة إلى ذلك تأثيرها على دورها كأم ومعلمة أول للأطفال .إن تدني المستوى التعليمي يعود لا سباب كثيرة كالعادات و التقاليد و ضعف الخدمات و طبيعة العمل و التمييز بين الجنسين وهي اكبر واخطر معوقات التنمية الاجتماعية بينما التعليم هو المفتاح لكل تنمية وتطور وهو مرفق استثماري هام تتحقق عليه التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و يتبين لنا مدى تأثير تدني المستوى التعليمي عند ربطه مع المؤشرات الدالة على التنمية الاجتماعية .

جدول رقم /3/توزيع نساء العينة حسب المستوى التعليمي و العمل0

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
المستوى التعليمي	أمية	التكرار	11	375	386
		النسبة	2.8%	97.2%	100.0%
	ملمة	التكرار	2	112	114
		النسبة	1.8%	98.2%	100.0%
	ابتدائي	التكرار	6	118	124
		النسبة	4.8%	95.2%	100.0%
	إعدادي	التكرار	2	40	42
		النسبة	4.8%	95.2%	100.0%
	ثانوي	التكرار	8	9	17
		النسبة	47.1%	52.9%	100.0%
	معهد	التكرار	14	2	16
		النسبة	87.5%	12.5%	100.0%
	عالي	التكرار	1	0	1
		النسبة	100.0%	.0%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

اعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ مدى تأثير تدني المستوى التعليمي على تدني نسبة العاملات مقابل الأجر و زيادة العاملات ضمن نطاق المنزل الذي لا يحتاج إلى شهادة علمية ، ومما لاشك فيه أن لكل فرد دوره في المجتمع سواء كان متعلما او غير متعلما، الا ان الفرد المتعلم يكون أكثر إدراكا لأخذ دوره في المجتمع ، بينما الأفراد غير المتعلمين تعوقهم طاقاتهم الفكرية و المعرفية معرفة حقيقة مسؤولياتهم ،لذاك فالمرأة غير العاملة باجر تبقى عالة على غيرها في المأكل والملبس والسكن –الخ وتبقى تابعة للرجل تمارس أدوارها التقليدية المنزلية. جاء التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بمدى تأثير تدني المستوى التعليمي على عمل المرأة إلى شدة معامل التوافق بينهما ' حيث بلغ مستوى الدلالة (0,000) وهو دال من الناحية الإحصائية .

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الثانية

هناك علاقة عكسية بين ممارسة السلطة الذكورية على المرأة وإدماجها في التنمية الاجتماعية .

جدول رقم /4/ توزيع نساء العينة حسب قدرة اتخاذ قرار التعليم

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة باتخاذ قرار التعليم	نعم	التكرار	20	200	220
		النسبة	9.1%	90.9%	100.0%
	أحياناً	التكرار	6	57	63
		النسبة	9.5%	90.5%	100.0%
	لا	التكرار	18	399	417
		النسبة	4.3%	95.7%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نجد أن أغلبية النسب تتركز عند ممن أجابت بأنها لا تملك القدرة باتخاذ قرار التعليم في فئة العاملات ضمن إطار الأسرة ، بينما العملية عكسية عند العاملات باجر، وهذا يدل على مدى تأثير عدم قدرة اتخاذ قرار التعليم على كثرة العاملات ضمن إطار المنزل الغير مأجور، وهذا يدل على أن امتلاك المرأة قرار التعليم و ممارسته في الواقع يمكنها من العمل المأجور لكونه يشكل أهم وسيلة لأخذ دورها في المجتمع و الحصول على مكانة اجتماعية تستطيع من خلالها مقاومة كل ما يعي فها للمشاركة في الحياة العامة . يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما ، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,033 وهو دال من الناحية الإحصائية .

جدول /5/ توزيع نساء العينة حسب القدرة باتخاذ قرار العمل.

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة باتخاذ قرار العمل	نعم	التكرار	22	228	250
		النسبة	8.8%	91.2%	100.0%
	أحياناً	التكرار	7	56	63
		النسبة	11.1%	88.9%	100.0%
	لا	التكرار	15	372	387
		النسبة	3.9%	96.1%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نجد ازدياد نسبة إجابات العاملات ضمن إطار المنزل بعدم القدرة باتخاذ قرار العمل، بينما نجدها تقل نسبها عند العاملات خارج المنزل باجره ، وهذا يدل على مدى تأثير عدم القدرة باتخاذ قرار العمل في الحد من زيادة العاملات باجره والذي من خلاله تحطم القيود الاجتماعية التي تحول دون مشاركتها في الحياة العامة و التخلص من الفقر الذي تعانيه و المشاركة في المشاريع الإنتاجية و التنموية. يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما ، اذ بلغ مستوى الدلالة /0,011/ وهو دال من الناحية الإحصائية .

جدول /6/ توزيع نساء العينة حسب قدرة اتخاذ القرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل خاص و العمل

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرآة لدخل خاص	نعم	التكرار	23	208	231
		النسبة	10.0%	90.0%	100.0%
	لا	التكرار	21	448	469
		النسبة	4.5%	95.5%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نجد أن اكثر النسب تتمركز عند من أجابت بان ليس لديها القدرة باتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل وخصوصا من العاملات داخل إطار المنزل، وهذا يدل على تدني نسبة العاملات خارج المنزل والحصول على أجر و ذلك لإعاقة ملكية اتخاذ القرار بإقامة أي عمل أو مشروع يرفع من مكانتها ويحقق

المساواة مع الرجل في الفرص المتاحة و العمل على إبقائها تمارس الأدوار التقليدية المرسومة كتربية الأطفال و خدمة الزوج وأعمال المنزل –الخ. ومن هنا نجد مدى تأثير عدم اتخاذ قرار بإقامة مشاريع خاصة بها على مشاركة المرأة في تنمية المجتمع. يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.005) وهو دال من الناحية الإحصائية .

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الثالثة:

هناك علاقة عكسية بين دور العادات و التقاليد في ممارسة التمييز ضد المرأة و إدماجها في التنمية الاجتماعية.

جدول رقم /7/ توزيع نساء العينة حسب التفرقة في المعاملة بين الجنسين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	208	29.7	29.7	29.7
	لا	392	56.0	56.0	85.7
	أحيانا	100	14.3	14.3	100.0
	Total	700	100.0	100.0	

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نستدل على وجود تمييز بين الجنسين كما توقعه الباحث في الفرضية الأساسية والأمر الذي يلعب دورا رئيسيا في إعاقة إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية .

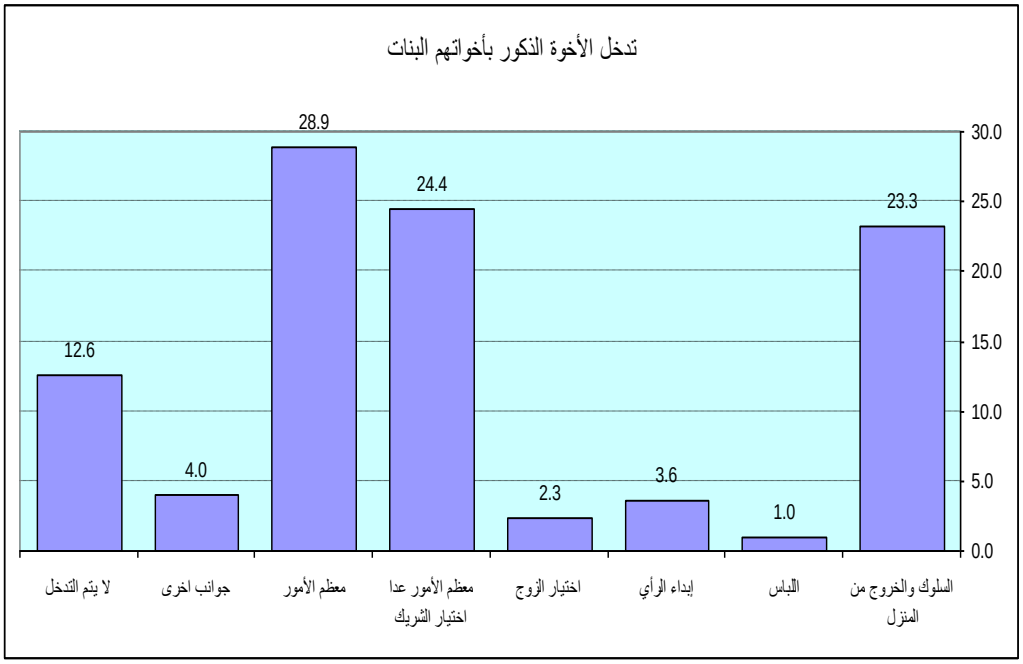

الرسم البياني رقم /8/ توزيع نساء العينة حسب تدخل الإخوة الذكور بأخواتهم الاناث}

إعداد الباحث

من خلال الرسم البياني نجد ممارسة التمييز في كافة الأمور الخاصة والعامة للإناث عن الذكور من قبل العائلة و الحد من حرية المرأة في تقرير مصيرها واخذ دورها في مسيرة التنمية التي تتطلب تعبئة الطاقات البشرية لتحسين أوضاع المجتمع، ومن الجدير بالذكر القول بان العادات والتقاليد و ممارسة السلطة الذكورية هي من اهم الاسباب التي تساهم في تكريس التمييز وتشكل مبررا للعائلة في ممارسته.

جدول /9/ توزيع نساء العينة حسب وجود التفرقة في المعاملة بين الجنسين و العمل

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
هل يوجد تفرقة في المعاملة بين الولد و البنت	نعم	التكرار	17	191	208
		النسبة	8.2%	91.8%	100.0%
	لا	التكرار	17	375	392
		النسبة	4.3%	95.7%	100.0%
	أحيانا	التكرار	10	90	100
		النسبة	10.0%	90.0%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نجد نسبة مرتفعة أكدت بوجود تفرقة وخصوصا من العاملات ضمن إطار المنزل وهذا يدل على التمييز الذي يمارس ضد المرأة من اجل حصرها ضمن الأدوار التقليدية المنزلية التي تجعل المرأة بعيده عن المشاركة في الحياة العامة حيث يشير التحليل الإحصائي إلى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة /0,047/ وهو دال من الناحية الإحصائية.

جدول رقم /10 / توزيع نساء العينة حسب وجود التفرقة في المعاملة بين الجنسين و قدرة المرأة باتخاذ قرار التعليم

			قدرة المرأة باتخاذ قرار التعليم			المجموع
			نعم	أحياناً	لا	
هل يوجد تفرقة في المعاملة بين الولد والبنت	نعم	التكرار	40	20	148	208
		النسبة	19.2%	9.6%	71.2%	100.0%
	لا	التكرار	150	26	216	392
		النسبة	38.3%	6.6%	55.1%	100.0%
	أحيانا	التكرار	30	17	53	100
		النسبة	30.0%	17.0%	53.0%	100.0%
المجموع		التكرار	220	63	417	700
		النسبة	31.4%	9.0%	59.6%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن أكثر الإجابات تتركز عند النساء التي لا تستطيع اتخاذ قرار التعليم و وجود التفرقة بين الجنسين، وما يؤكد النتائج السابق

جدول رقم /11/ توزيع نساء العينة حسب تدخل الإخوة الذكور بقضايا أخواتهم البنات و مستوى التعليم)

			مستويات التعليم				المجموع
			أمية	ملمة	ابتدائية	إعدادية فما فوق	
تدخلا الأخوة الذكور بقضايا أخواتهم البنات	السلوك والخروج من المنزل	التكرار	96	35	20	12	163
		النسبة	58.9%	21.5%	12.3%	7.4%	100.0%
	اللباس	التكرار	3	0	3	1	7
		النسبة	42.9%	.0%	42.9%	14.3%	100.0%
	إبداءالرأي	التكرار	15	4	1	5	25
		النسبة	60.0%	16.0%	4.0%	20.0%	100.0%
	اختيارالزوج	التكرار	13	2	0	1	16
		النسبة	81.3%	12.5%	.0%	6.3%	100.0%
	معظم الأمور عدا اختيار الشريك	التكرار	84	27	33	27	171
		النسبة	49.1%	15.8%	19.3%	15.8%	100.0%
	معظم الأمور	التكرار	129	31	33	9	202
		النسبة	63.9%	15.3%	16.3%	4.5%	100.0%
	جوانب أخرى	التكرار	9	5	6	8	28
		النسبة	32.1%	17.9%	21.4%	28.6%	100.0%
	لا يتم التدخل	التكرار	37	10	28	13	88
		النسبة	42.0%	11.4%	31.8%	14.8%	100.0%
المجموع		التكرار	386	114	124	76	700
		النسبة	55.1%	16.3%	17.7%	10.9%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن مستوى دلالة (0,000) وهو دال من الناحية الإحصائية ، حول تأثير تدخل الإخوة على تدني المستوى التعليمي للإناث) . وهذا ما يعيق إشراكها في الحياة العامة والاستفادة منها في التنمية الاجتماعية، يشير التحليل الإحصائي إلى شدة معامل التوافق بين البيانات المتعلقة بتأثير وجود التفرقة في المعاملة بين الجنسين والسماح باتخاذ قرار التعليم حيث بلغ مستوى الدلالة (0,000) وهو دال من الناحية الإحصائية .

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الرابعة:

هناك علاقة عكسية بين عدم تنظيم النسل وإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية.

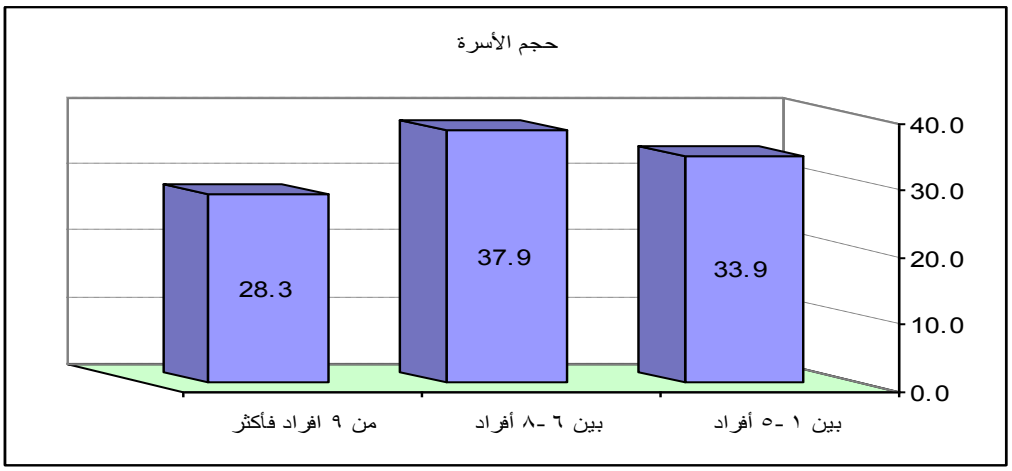

الرسم البياني رقم /12/. توزيع نساء العينة حسب حجم الأسرة .

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ 66 % من العينة لديه أفراد من/6/ أشخاص وأكثر، وهذا يدل على زيادة في حجم الأسرة في القرى الريفية كما توقعه الباحث ، ومما لاشك فيه لزيادة النسل نتائج سلبيه على العائلة وخصوصا المرأة كونها مسئولة عن تربية الأطفال وتامين متطلباتهم و تدني التعليم للأسرة و زيادة مستوى الفقر، و من الطبيعي عدم تنظيم النسل له تأثير كبير في إبعاد المرأة عن المشاركة في الحياة العامة 0

جدول رقم /13/ توزيع نساء العينة حسب حجم الأسرة و العمل.

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
حجم الأسرة	بين 5-1 أفراد	التكرار	20	208	228
		النسبة	8.8%	91.2%	100.0%
	بين 8-6 أفراد	التكرار	15	250	265
		النسبة	5.7%	94.3%	100.0%
	من 9 أفراد فأكثر	التكرار	7	191	198
		النسبة	3.5%	96.5%	100.0%
	لا ينطبق	التكرار	2	7	9
		النسبة	22.2%	77.8%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

من خلال المقارنة بين البيانات السابقة نجد ، إن النسل يزداد عند العاملات ضمن إطار المنزل، بينما ينخفض عند العاملات باجر، وهذا يشير إلى تأثير زيادة النسل على تدني نسبة العاملات باجر، كون المرأة في القرى الريفية مسؤولة عن تربية الأطفال وتأمين كل احتياجاتهم وهذا يؤثر على زيادة ساعات العمل المنزلية و ضيق الوقت لدى المرأة وعدم إمكانية القيام بعمل مأجور والمشاركة في الحياة العامة ، وبالتالي غياب مساهمتها في تنمية المجتمع . يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,029وهو دال من الناحية الإحصائية.

جدول رقم /14 / توزيع نساء العينة حسب حجم الأسرة و مستوى التعليم.

			مستويات التعليم				المجموع
			أمية	ملمة	ابتدائية	إعدادية فمافوق	
حجم الأسرة	بين 1-5 أفراد	التكرار	118	33	50	36	237
		النسبة	49.8%	13.9%	21.1%	15.2%	100.0%
	بين 6-8 أفراد	التكرار	127	62	46	30	265
		النسبة	47.9%	23.4%	17.4%	11.3%	100.0%
	من 9 افراد فأكثر	التكرار	141	19	28	10	198
		النسبة	71.2%	9.6%	14.1%	5.1%	100.0%
المجموع		التكرار	386	114	124	76	700
		النسبة	55.1%	16.3%	17.7%	10.9%	100.0%

إعداد الباحث

تبين النتائج السابقة ، تمركز نسب ازدياد حجم الأسرة عند الأميات ، بينما تتناقص نسب حجم الأسرة كلما ارتفع مستوى التعليم.

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الخامسة

هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الفقر للمرأة و إدماجها في التنمية الاجتماعية0

جدول رقم /15/ توزيع نساء العينة حسب حصول المرأة على ميراث من عائلتها والقدرة على اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل خاص

			قدرة اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرآة لدخل خاص		المجموع
			نعم	لا	
هل حصلت على ميراث من عائلتك	نعم	التكرار	16	63	79
		النسبة	20.3%	79.7%	100.0%
	لا	التكرار	215	406	621
		النسبة	34.6%	65.4%	100.0%
المجموع		التكرار	231	469	700
		النسبة	33.0%	67.0%	100.0%

يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,011 وهو دال من الناحية الإحصائية، و تأتي هذه النتيجة موافقة لما توقعته الفرضية التي تنص على أن عدم حصول المرأة على ميراث قد يؤثر على عدم قدرتها على إقامة مشاريع خاصة بها.

جدول رقم/16 /توزيع نساء العينة حسب الاستفادة من القروض المقدمة من المؤسسات الحكومية و العمل .

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
هل تستفيدي من القروض المقدّمة من المؤسسات الحكومية	نعم	التكرار	12	51	63
		النسبة	19.0%	81.0%	100.0%
	لا	التكرار	32	605	637
		النسبة	5.0%	95.0%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

إعداد الباحث

تبين النتائج السابقة أن أغلبية النسب تتمركز عند من أجابت بعدم الاستفادة من القروض ومن العاملات ضمن إطار الأسرة ، وهذا يدل على ان طبيعة العمل المنزلي 'تبعد المرأة عن اغتنام اي فرصة لتطوير مستواها الاقتصادي وذلك بسبب تدني مستوى الوعي وعدم قدرتها بالاعتماد على الذات للتخلص من الفقر الذي تعانيه دون الاعتماد على الرجل و ممارستها لأدوارها المتداخلة تجعلها بعيدة عن ما يجري خارج حدود المنزل من وجود وسائل بالإمكان ممارستها لتطوير مستواها في كافة النواحي و خصوصا الناحية المادية .

يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما ،حيث بلغ مستوى الدلالة 0,000 وهو دال من الناحية الإحصائية ،

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية السادسة

هناك عكسية بين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية و إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية.

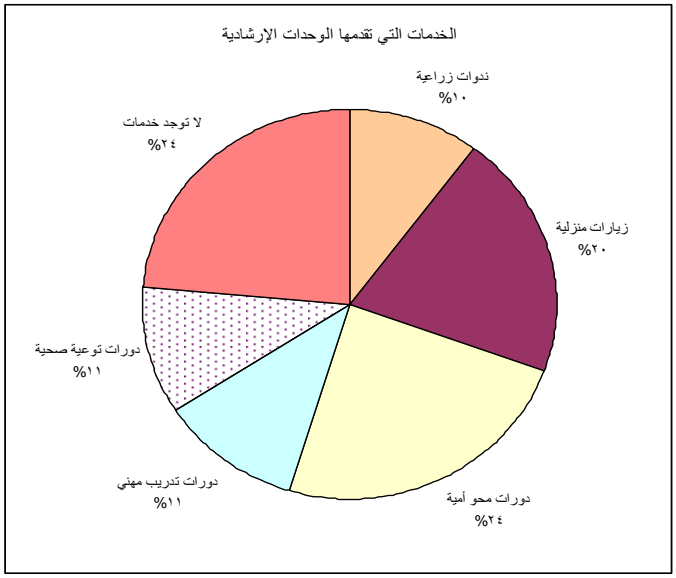

الرسم البياني رقم / 17/. .توزيع نساء العينة حسب المستفيدات من الخدمات المقدمة من الوحدات الإرشادية.

إعداد الباحث

من خلال البيانات السابقة نلاحظ تدني نسبة الخدمات وهذا ينطبق على جميع المؤسسات الخدمية الأخرى كما توقعه الباحث في الفرضية الرئيسية. ومما لاشك فيه بأن غياب الخدمات يّكرس استمرار المعوقات لإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية، ويشكل وجودها عامل رئيسي لأخذ المرأة دورها في المجتمع وذلك لمساعدتها في الحصول على الإمكانيات المادية والثقافية وممارستها في التنمية الاجتماعية.

جدول رقم /18/ . توزيع نساء العينة حسب المنظمات التي انتسبت إليها و الوحدة الإرشادية.

			إرشادية		المجموع
			نعم	لا	
ما هي المنظمات التي انتسبت لها	حزبية	التكرار	21	13	34
		النسبة	61.8%	38.2%	100.0%
	نسائية	التكرار	8	27	35
		النسبة	22.9%	77.1%	100.0%
	منظمات أخرى	التكرار	0	6	6
		النسبة	.0%	100.0%	100.0%
	عدة منظمات	التكرار	13	15	28
		النسبة	46.4%	53.6%	100.0%
	لم انتسب	التكرار	224	373	597
		النسبة	37.5%	62.5%	100.0%
المجموع		التكرار	266	434	700
		النسبة	38.0%	62.0%	100.0%

إعداد الباحث

تبين لنا النتائج السابقة بان نسبة المنتسبات إلى المنظمات تنخفض عن نسبة المجيبات بوجود إرشادية وبمعنى آخر كلما وجدت إرشادية كلما كان هناك انتساب إلى المنظمات. وهذا يدل على تأثير غياب خدمات الوحدات الإرشادية على عدد المنتسبات ، ومما لاشك فيه تدني دور الإرشاد والمنظمات في تقديم المساعدة للمرأة في القرى الريفية والبدوية يعني استمرار وراثة التخلف والأمية و سيطرة العادات و التقاليد والتي تعمل على أبعاد المرأة عن كل ما يطورها ويحرمها المشاركة في المجتمع . يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما ، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,003 وهو دال من الناحية الإحصائية .

جدول رقم /19/ . توزيع نساء العينة حسب زيارة المراكز الصحية و المركز الصحي

			مركز صحي		المجموع
			نعم	لا	
هل تقومي بزيارة المراكز الطبية	نعم	التكرار	152	290	442
		النسبة	34.4%	65.6%	100.0%
	لا	التكرار	31	105	136
		النسبة	22.8%	77.2%	100.0%
	أحياناً	التكرار	25	92	117
		النسبة	21.4%	78.6%	100.0%
	الاعتماد على الطب العربي	التكرار	0	5	5
		النسبة	.0%	100.0%	100.0%
المجموع		التكرار	208	492	700
		النسبة	29.7%	70.3%	100.0%

تبين النتائج السابقة مدى تأثير غياب المراكز الصحية على قيام المرأة بمراجعة المركز الصحية للحفاظ على سلامة صحتها ، حيث تنتشر الأمراض في القرى الريفية والبدوية بشكل كبير وذاك لاعتمادهن على الطب العربي و عدم الوقاية وتوفر الخبرة الطبية، وهذا يؤثر على رفع المستوى الصحي الذي هو احد مؤشرات التنمية الاجتماعية . جاء التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,003 وهو دال من الناحية الإحصائية.

جدول رقم /20/ .توزيع نساء العينة حسب التحاقهن بالدورات التدريبية و المركز ثقافي .

			مركز ثقافي		المجموع
			نعم	لا	
هل التحقت بدورات تدريبية	نعم	التكرار	8	131	139
		النسبة	5.8%	94.2%	100.0%
	لا	التكرار	13	548	561
		النسبة	2.3%	97.7%	100.0%
المجموع		التكرار	21	679	700
		النسبة	3.0%	97.0%	100.0%

إعداد الباحث

يتبين من النتائج السابقة ، انخفاض نسبة الملتحقات عند من أجابت بعدم وجود مراكز ثقافيه ومنظمات اهلية والعكس صحيح، وهذا يشير إلى تأثير غياب خدمات المراكز الثقافية في تدني نسبة الملتحقات بدورات تدريبية التي تقوم على إكساب المرأة المعرفة والخبرة في كل ما يرفع من مستواها من الناحية المادية والمعنوية لأجل إدماجها في التنمية الاجتماعية . يشير التحليل الإحصائي إلى شدة معامل التوافق بينهما ، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,033 وهو دال من الناحية الإحصائية ،

الاستنتاجات والتوصيات

استهدفت دراستنا الميدانية معرفة معوقات إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية في سورية{ القرى الريفية و البدوية}، حيث توزعت نتائج البحث ضمن ستة معوقات رئيسية هي المستوى التعليمي ، السلطة الذكورية ، ممارسة التمييز ، مستوى الفقر ، غياب الخدمات المؤسساتية، مع ربطها ببعض المؤشرات الدالة على التنمية الاجتماعية0وهي تكمن بالتالي :

أولا: المستوى التعليمي و التنمية الاجتماعية0

تقول الفرضية الأساسية قد يؤثر تدني المستوى التعليمي للمرأة على إدماجها في التنمية الاجتماعية0 من خلال تحليل الجداول و **قراءة النتائج نتبين ما يلي:**الملاحظ من النتائج السابقة أن تأثير تدني المستوى العلمي على إعاقة أغلب أفراد العينة في كثير من الأمور الدالة على المشاركة في التنمية الاجتماعية0 وتأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الأساسية القائلة: إن تدني المستوى التعليمي للمرأة يعيق إدماجها في التنمية الاجتماعية0

ثانيا: السلطة الذكورية و التنمية الاجتماعية0

تقول الفرضية الأساسية إن ممارسة السلطة الذكورية قد تؤثر في إعاقة إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية0من خلال تحليل الجداول **وقراءة النتائج نتبين ما يلي** :الملاحظ من النتائج السابقة عدم قدرة المرأة على اتخاذ القرار في الحقوق الشخصية و في ممارسة أ دوارها في الحياة العامة 0 وتأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الأساسية القائلة إن ممارسة السلطة الذكورية يؤثر على إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية0

ثالثا: دور العادات و التقاليد في ممارسة التمييز ضد المرأة و التنمية الاجتماعية0

تقول الفرضية الأساسية أن دور العادات و التقاليد في ممارسة التمييز بين الجنسين قد يؤثر على إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية0من خلال تحليل الجداول و **قراءة النتائج تتبين ما يلي** :الملاحظ من النتائج السابقة أن زيادة حجم الأسرة تؤثر في معظم المؤشرات الدالة على إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية0 و تأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الأساسية القائلة إن زيادة نسل المرأة يؤثر على إعاقة إدماجها في التنمية الاجتماعية 0

رابعا: مستوى الفقر و التنمية الاجتماعية0

تقول الفرضية الأساسية : قد يؤثر مستوى فقر المرأة على إدماجها في التنمية الاجتماعية0 من خلال تحليل الجداول و **قراءة النتائج يتبين ما يلي** :الملاحظ من النتائج السابقة أن مستوى الفقر يؤثر على مشاركة المرأة في النشاطات المساهمة في تنمية المجتمع 0 و تأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الأساسية القائلة: إن مستوى فقر المرأة يعيق إدماجها في التنمية الاجتماعية0

خامسا: الخدمات المؤسساتية و التنمية الاجتماعية 0

تقول الفرضية الأساسية : إن غياب خدمات المؤسسات الحكومية يؤثر في إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية0من خلال **تحليل الجداول و قراءة النتائج تبين أن :**الملاحظ من النتائج السابقة أن غياب الخدمات المؤسساتية تؤثر على مساهمة المرأة في المؤشرات الدالة على التنمية الاجتماعية 0 و تأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الأساسية القائلة: إن غياب خدمات المؤسسات و المنظمات تعيق إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية

التوصيات:

استناداً إلى ما توصلنا إليه من نتائج سوسيولوجية ميدانية ركزت بشكل أساسي على معرفة معوقات إدماج المرأة في التنمية الاجتماعية نختم بحثنا بمجموعة من المقترحات والتوصيات لعلها تفيد القائمين على التخطيط .

وتتلخص التوصيات والمقترحات التي تقابل المعوقات لإدماج المرأة في التنمية فيما يلي :

حلول المشكلات اجتماعية :

1- توعية المرأة بأضرار الزواج المبكر قبل السن القانوني وما يترتب عليه من مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية

2- تعريف المرأة بمشكلاتها الاجتماعية وبدورها في المجتمع حتى تستطيع أن تضع تصور يساعدها على القيام بأدوارها الاجتماعية .

3- إعداد برامج خاصة بالمرأة تساعدها على أداء أدوارها الاجتماعية داخل المنزل وخارجه .

4- العمل على الترويح عن المرأة لما لذلك من أثر على أحوالها النفسية والجسمانية والإنتاجي ينعكس على باقي الأسرة .

5- توعية المرأة بحقوقها القانونية حتى تستطيع الدفاع عن حقوقها وتدعيم مكانتها الاجتماعية .

حلول المشكلات الاقتصادية :

1- تقديم كافة التكنولوجيات المناسبة للبيئة التي تعمل عل تسهيل عمل المرأة وتحسين الإنتاج .

2- تنمية مهارات المرأة وإنشاء مركز تدريب مهني لإكسابهن المهارات الحرفية وتنمية الوعي الإنتاجي لديهن .

3- تقديم القروض الائتمانية للمرأة وتسهيل إجراءاتها لمساعدة المرأة على إنشاء مشروعات صفيره تدر عليها وعلى أسرتها دخلاً مناسباً .

4- تدريب المرأة على عمليات التسويق .

5- تشجيع قيام التعاونيات بين النساء حماية لهن .

6- الاهتمام بالإرشاد الموجه في الميادين التي تخص المرأة وتحتاجها بالفعل .

7- تصميم مشاريع بحثية لمساعدة المرأة في التغلب على المشكلات التي تصادفها .

8- تشجيع الصناعات الريفية والمشاريع المدرة للدخل (حياكة ، خياطة ، تصنيع المنتجات) .

9- تقديم مشاريع صغيرة تدر دخلاً مناسباً للمرأة لحل مشكلة الفقر.

حلول المشاكل الثقافية :

1- إعداد برامج لتثقيف المرأة وتوعيتها بما يدور حولها في المجتمع .

2- الاستمرار في افتتاح المراكز الثقافية والإرشادية في جميع القرى وتفعيل دورها وزيادة عدد المرشدات خاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة .

3- دعم الجهود الثقافية التي يمكن أن تساهم فيها كل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لإحداث تغير ثقافي يتضمن تغير صورة المرأة بالتخلص من القيم والأفكار التي تعيق التنمية .

4- توعية المرأة بوجود أوضاع أكثر مناسبة لها مما هي عليه الآن ودفعها لزيادة تطلعاتها للوصول إليها

5- توظيف وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة توظيفاً سليماً وذلك بإبراز الصورة الإيجابية لدور المرأة الفاعل في الأسرة والمجتمع وتطوير قدراتها ومهاراتها عبر تنفيذ برامج إعلامية مدروسة ذات رسالة تتضمن المفاهيم والقيم التي تؤكدها استراتيجيات الدول المتعددة للنهوض بالمرأة .

حلول المشاكل التعليمية :

1-تغيير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع ظروف القرية بمناهج تشجع الفتيات للذهاب إلى المدرسة وتذليل الصعاب التي تواجههن .

2- العمل على تغيير العادات والتقاليد لتغيير نظرة المجتمع الريفي والبدوي لأهمية وقيمة تعليم الإناث وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الجنسيين .

3- ضرورة أن تشمل مرحلة التعليم الإلزامي كامل المرحلة الإعدادية نظراً لارتباطها الوثيق بالزواج وحالات التسرب وترك المدرسة لهذه الغاية .

4- إيلاء المزيد من الاهتمام بدراسة موضوع تسرب الفتيات وتركهن الدراسة ولاسيما في مرحلتي الدراسة الإعدادية والثانوية بهدف وضع الحلول الناجمة لمعالجتها .

5- الاستمرار بدورات محو أمية من قبل الجهات المعنية وخاصة العاملة في القطاع النسائي .

6- الاهتمام بزيادة أعداد المدرسات الإناث وإعدادهن إعداد يمكنهن من أداء أعمالهن على أحسن وجه.

7- إيلاء التعليم الفني والمهني مزيداً من الاهتمام وتوفير المهارات الأساسية والتدريب للبنات .

8- وضع برامج تعليمية للفتيات أكثر مناسبة لتعليم الصحة والتغذية ورعاية الأطفال .

حلول المشاكل الصحية :

1- الاستمرار بالتوسع في افتتاح المراكز الصحية حتى تشمل جميع النواحي والقرى وتفعيل الدور الذي تؤديه .

2- الاستمرار بالحملات الوطنية والخطط والبرامج الهادفة إلى تحصين الأطفال والأمهات ضد الأمراض في مختلف المراحل العمرية .

3- توفير الرعاية الصحية الشاملة للفتيات في سن الإنجاب وذلك حتى تستطيع البنت أن تقي نفسها من الأمراض الشائعة .

4- نشر الوعي بأهمية تلقيح الأطفال ونتائجه على الطفل والمرأة .

5- نشر الوعي بأهمية تنظيم الأسرة وبأضرار كثرة الحمل على صحة الأم .

6- نشر الوعي البيئي وأهمية المحافظة على البيئة من الملوثات المختلفة العديدة التي تضر بالصحة بشكل عام والنساء في القرى الريفية والبدوية لأنهن أكثر تعرضاً لمصادر التلوث .

حلول المشاكل السياسية :

1- توفير المعلومات والمعارف لدى المرأة في القرى حتى تتمكن من الاشتراك في صنع القرار على المستويات المختلفة الأسرية أو المحلية أو القومية .

2- حث المرأة على المشاركة بالتصويت في المستويات الانتخابية بدءاً من المحلية مع توعيتها بضرورة الاختيار المناسب بحرية كاملة وبدون ضغوط عليها .

3- ضرورة تمثيل المرأة في أجهزة المجتمع المختلفة التي تضع السياسات وكذلك ضرورة أن يكون لها نصيب معقول في الأماكن القيادية والنيابية والقضائية .

4- العمل على وضع استراتيجية وخطط مستقبلية لإزالة الفوارق بين الريف والبادية من جهة والمدن من جهة أخرى وزيادة الميزانية المالية للنهوض بالقرى الريفية والبدوية وتشجيع البدو الرحل على الاستقرار والعمل على إدماجهم في التنمية .

حلول المشاكل التشريعية :

1- مراجعة وتعديل نصوص القوانين واللوائح والإجراءات التي تنحاز ضد المرأة أو تفيد حريتها ووضع التشريعات والقوانين اللازمة لإعطاء المرأة دورها الكامل .

2- ضرورة مشاركة المرأة في صياغة القوانين بصفة عامة وما يتعلق بالمرأة بصفة خاص .

3- العمل على زيادة معرفة المرأة بحقوقها القانونية وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

4- استمرار السعي لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها الإرثية الممنوحة لها شرعاً وقانوناً .

5- إصدار القوانين اللازمة لإزالة كافة أشكال التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات .

المراجع

1-سعود سالم العنسي، التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الخدمات العامة في عمان، سلطنة عمان،1994 ،ص 15.

2-عبد الرحيم تمام أبو كرشه، دراسات في علم اجتماع التنمية، مصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003،ص 294-295.

3-احمد مصطفى خاطر و سمير كامل محمد ،التنمية الاجتماعية الأطر النظرية و نموذج المشاركة، مصر الإسكندرية ،1993، ص 4.

4-احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية- المفهومات الأساسية نماذج الممارسة، مصر الإسكندرية 2002، ص 17.

5- عفاف شمدين، التعليم و مشاركة المرأة في التنمية، السعودية ، مركز النشر العلمي ص 94.

6- يحي بكور، الاتجاهات الرئيسية في محو الأمية و أثرها في التنمية الريفية المتكاملة، دمشق ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1977 ص 2.

7- سرس اليان، تنمية المجتمع في العالم العربي، بيروت، مركز تنمية المجتمع، 1962،ص301-302.

8- احمد صقور و اخرون ،قضايا التنمية العربية ،الاردن ،دار الفكر للنشر و التوزيع، 1994، ص 38.

9- الاتحاد العام النسائي ،المرأة و التنمية، سورية، المكتب التنفيذي، 1979، ص 20 – 21.

10- نبيلة الزراز، مشاركة المرأة في الحياة العامة في سورية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة،1975، ص 21 – 22.

11-Habach-Renr –sociologie et developpement-Liban-Editions du centurion paris 1977 p322.